



قرار رقم (١٩٥٥) لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٦

نائب رئيس الهيئة

### بشأن إعادة قيد وسيط تأمين

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر والتحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤/٢/٩ بتاريخ ٢٠١٤ بشأن القواعد الحاكمة لمارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته .

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتحديد اختصاصات السيد الاستاذ المستشار رضا عبد المعطي - نائب رئيس الهيئة .

وعلى منكراة قطاع التأسيس والترخيص ورقبة المهنيين المعدة في هذا الشأن.

### "قرار"

مادة أولى: يعاد قيد اسم وسيط التأمين الآتى أسمه فيما بعد بسجل وسطاء التأمين كوسيط تأمين ضمن الجهاز الانتاجي بالشركة التالية وفقاً لأحكام العادتين (٧٣)، (٧٤) مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، وبنفس رقم قيده السابق وذلك لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار :-

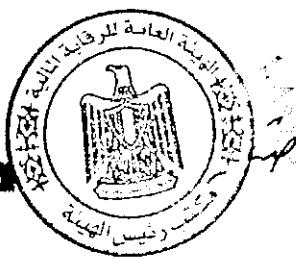
م	اسم الوسيط	الرقم	الشركة	الرقم القومي
١.	علياء محمد عزت دغيم	٢٨٦٧٣	اكسا لتأمينات الحياة	٢٨٣١٢٠٢٠١٦٧

مادة ثانية : على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلأ فيما يخصه .

بيان

نائب رئيس الهيئة

المستشار / رضا عبد المعطي



٦٠٧٦

